

الحدث

بالتنسيق، مع الإدارات الرسمية والجهات الدولية

الأمن العام نظم عودة 472 نازحاً من شبعا

انجزت المديرية العامة للامن العام في حضور المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومتابعتها، عملية اعادة مئات النازحين السوريين من قرى شبعا وكفرشوبا والهبارية ومحيطها، الى بلدي بيت جن ومزرعة بيت جن داخل الاراضي السورية، بعد مرور ما بين اربع وست سنوات على نزوحهم عنهما

هذه الخطوة هي الترجمة الاولى للمصالحات التي شهدتها بلدات المنطقة التي استدعت عودة اهاليها الى منازلهم. تمت العملية الاربعاء في 18 نيسان بعد سلسلة محاولات لم تكتمل فصولا وتعثرت لايام عدة ولاسباب شتى، الى ان انجزت بمقوماتها اللوجستية والامنية لتوفير عودة طوعية وأمنة للنازحين في ظروف هي الفضلى بكامل رغبتهم. وهو ما تثبتت منه مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة احتراماً منها للمعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن. وهي التي تواصلت مباشرة مع الراغبين في العودة وتأكدت من ان

المراجع المختصة من دوائر الهجرة والجمارك السورية التي تتولى ادارة المعابر والبوابات البرية وامنها من الجانب السوري للحدود. سلكت الباصات طريق العودة من ساحة شبعا الى عين عطا فراشيا والمصنع، بعدما سلموا مفاتيح البيوت التي قطنوا فيها ما بين 4 و6 سنوات الى اصحابها في قرى وبلدات شبعا وكفرشوبا والهبارية، وسمح لكل منهم بنقل ما يوازي 50 كلغ من الامتعة الشخصية وما خف حملة ونقله. ضمت القافلة رجالاً ونساء وكهولا وحوالي 20 طفلاً ولدوا في لبنان بعد النزوح وهم يعودون الى قراهم للمرة الاولى والتي لا يعرفون شيئاً عنها. وابدى العائدون فرحتهم بالعودة، رافضين ما قيل عن انهم تعرضوا لضغوط اجبرتهم على هذه الخطوة. ولوحظ ان عدداً من العائلات فضل تأجيل العودة الى حين انتهاء العام الدراسي بعد شهرين



تقريباً، في وقت بقي في منطقة شبعا ومحيطها ما يناهز 5 الاف نازح من بينهم الفان من نازحي الغوطة في ريف دمشق. وسيترجع العدد تدريجاً في المرحلة اللاحقة الى 3 الاف، في حال استكملت برامج العودة التي ستشمل حوالي الفين نازح من مختلف الاعمار ممن قرروا العودة الى ارضهم بمن فيهم الدفعة الاخيرة.

من جهتها، اعلنت المديرية العامة للامن العام في بيان انها "قامت اعتباراً من صباح اليوم (الاربعاء 18 نيسان) بتأمين العودة الطوعية لمئات النازحين السوريين من قرى وبلدات شبعا وكفرشوبا والهبارية الى بلداتهم في سوريا".

واعلن الصليب الاحمر اللبناني في بيان انه "واكب عملية مغادرة 80 عائلة سورية بواسطة 14 حافلة، وبقيت حافلة واحدة فارغة من ثانوية شبعا الرسمية الى الحدود السورية عند المصنع". وبقيت مراكز الصليب الاحمر اللبناني، الموزعة على المسار الذي سلكته القافلة، على جهوزية تامة من اجل تلبية اي طارئ.

وشارك في العملية 5 سيارات اسعاف و32 مسعفاً وسيارتان اداريتان من الصليب الاحمر اللبناني، اضافة الى عيادة نقالة مع سائقها وطبيب وممرضة كانت في انتظارهم عند الحدود اللبنانية السورية من اجل التدخل عند الحاجة. وبقيت

وحدة الصليب الاحمر من ضمن القافلة الى ما بعد معبر المصنع الى ان تسلمت المهمة في الداخل السوري وحدات من "الهلال الاحمر العربي السوري" ومتطوعيه الذين تولوا مهمة مواكبة القافلة داخل الاراضي السورية الى حين وصولهم الى قراهم.

وتزامناً مع عملية العودة، اكدت المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، انها "على علم بحركة العودة الوشيكة لحوالي 500 لاجيء سوري من شبعا، جنوب لبنان الى بيت جن في سوريا. وقد تناقشت فرق المفوضية على الارض مع اللاجئين والسلطات المعنية لتقييم نيات اللاجئين والظروف التي ستتم فيها هذه العودة". واوضحت في بيان، انها "لا تشارك في تنظيم هذه العودة او غيرها من حركات العودة في هذه المرحلة، نظراً الى الوضع الانساني والامني السائد في سوريا. ومع ذلك، تحترم المفوضية القرارات الفردية للاجئين بالعودة الى بلدتهم الاصلي، عندما تتخذ من دون ضغوط لا مبرر لها، وبعد تقييمهم المعلومات المتاحة لهم بعناية".

الذين عادوا طوعاً الى قراهم لبدء حياة جديدة في سوريا.

■ ما صحة الكلام عن ان هناك ربطاً بين هذه الخطوة والتحضيرات للانتخابات النيابية المقبلة؟ □ لا يوجد اي رابط بين عملية انتقال النازحين الى بيت جن والانتخابات النيابية، فهذا شأن يتعلق بالسوريين انفسهم بعدما زالت الاسباب التي كانت سبباً لنزوحهم من قراهم.

■ اعلن في سوريا عن عملية عفو شامل تسمح بعودة شاملة للنازحين. الى اي مدى يمكن الرهان على هذه الخطوة للتخفيف من سلبات النزوح السوري الى لبنان؟

□ يمكن الرهان بشكل كبير على هذه الخطوة التي تشكل ضماناً للنازحين للعيش في امان في مناطقهم، ما يساهم في تشجيع المواطنين على العودة الى سوريا. لكن يبقى التنسيق الجدي والفعلي ما بين الحكومتين اللبنانية والسورية وبمشاركة المجتمع الدولي هو الانسب لحل الترددات السلبية التي خلفها حجم النزوح الى لبنان.

□ لا يمكن ان يقرر اي نازح سوري العودة الى بلاده الا اذا كانت عودته طوعية وآمنة في الوقت نفسه، خصوصاً بعدما اصبحت نسبة كبيرة من المناطق آمنة في سوريا إما بفعل المصالحات او العمليات العسكرية التي ادت الى خروج الجماعات الارهابية منها. من اهم المعايير لتلك العودة هي ارادة النازحين انفسهم.

■ هل من رسالة ما للعملية عشية انعقاد مؤتمر "بروكسيل - 2" الخاص بنازحي لبنان والجوار السوري؟

□ لطالما توجه لبنان الى المجتمع الدولي لمساندته في ملف النازحين السوريين كونه من اكثر البلدان المجاورة التي تستقبل العدد الاكبر من النازحين منذ بدء الحرب وحتى اليوم نسبة الى عدد سكانه. لكن تلك المساعدة كانت ولا تزال خجولة في ضوء

التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على لبنان. ملف النازحين لا يمكن معالجته من خلال المؤتمرات الداعمة فقط، بل يجب إيجاد حلول على المدى البعيد. على المجتمع الدولي ايضا ان يساهم من خلال المؤتمرات في مساعدة النازحين

لدمشق ساهمت في تأخير عودة اهالي بيت جن الى ديارهم. في ما يتعلق بالخطوات التالية، الامن العام على استعداد دائم لتسهيل اي عودة طوعية للنازحين السوريين الى قراهم، خصوصاً وان مناطق كثيرة اصبحت آمنة في سوريا بفعل المصالحات التي تجري.

■ هل بدأ العد العكسي لعملية العودة بعدما توسعت رقعة المناطق الآمنة في اجزاء واسعة من سوريا؟ وما الذي يحول دون العودة الشاملة؟ □ لا شك في ان توسع رقعة المناطق الآمنة في سوريا شجع عدداً من النازحين السوريين على العودة الى مناطقهم. كما ان هناك تسجيلاً يومياً لعودة الكثيرين منهم ممن هم مسجلون كنازحين في لبنان وقرروا العودة الى بلدتهم. لكن نحن دائماً كما قلت، مستعدون لتسهيل العودة الآمنة بفعل التنسيق القائم.

■ طالما ان التشديد يجري على انها عودة طوعية فهل يمكن القول انها عودة آمنة ايضا؟ وما المعايير التي ترافق هذه العودة؟



الخارجية اللبنانية تحتج

فيما اعتبرت موقف المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين مشككا ومعرقلا مشاريع العودة ويتناقض مع توجيهات الحكومة اللبنانية، ورفضاً لمضمونه، استدعت وزارة الخارجية ممثلة مكتب المفوضية في لبنان ميراي جيرار الى مكتب مدير الشؤون السياسية والقنصلية السفير غادي الخوري بناء على تعليمات الوزير جبران باسيل. واثار السفير الخوري مسألة سلوك المفوضية لجهة اصدارها بيانا مخالفا للسياسة العامة اللبنانية المنسجمة بالكامل مع المبادئ الانسانية والقانون الدولي والتي تقضي بالعودة الامنة والكرامة للنازحين السوريين الى بلدهم، مشيرا الى ان مضمون البيان يزرع الخوف والتردد في نفوس النازحين السوريين الذين قرروا طوعا ومهلا ارادتهم العودة الى بلدهم، كون الوضع الامني في معظم مناطق سوريا بات يسمح بالعودة.

وشدد الخوري على وجوب ان تتماهى البيانات الصادرة عن المفوضية مع مستجدات الوضع السوري واولويات الحكومة اللبنانية، وعلى وجوب الامتثال للاصول الدبلوماسية وتحفظ المفوضية عن اصدار بيانات تعرقل عملية العودة. وسبق الخطوة الدبلوماسية تجاه المفوضية، اصدار وزارة الخارجية بيانا ردت فيه على بيان المفوضية فور صدوره قالت فيه: "تبدي وزارة الخارجية والمغتربين اسفها لمضمون البيان الذي صدر عن المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في شان عودة حوالي 500 نازح سوري من شعبا الى بيت جن السورية، الذي لا يشجع حتى على نموذج صغير للعودة الطوعية، والامنة والكرامة التي تتوافق مع جميع المبادئ الانسانية والاعراف الدولية، لا بل تخوف النازحين من اي عودة في هذه المرحلة بسبب ما تذكره من وضع امني غير مستقر. وقد لفتنا اصرار المفوضية مرة جديدة على رفض اي مؤشر ايجابي للعودة وعلى اخافة السوريين منها على الرغم من استقرار الحالة الامنية في كثير من المدن السورية وعودة الحياة الطبيعية اليها. ان هذا الامر يؤكد مخاوفنا من وجود سعي جدي الى التوطين عبر زرع الخوف والتردد في قلوبهم، وتعتمد عرقلة اي جهود جديدة لعودتهم والتخفيف من معاناتهم وحل مشكلة من يستطيع الرجوع سياسيا وامنيا الى سوريا كون العودة الامنة والكرامة هي الحل الوحيد لازمة النزوح".

اضاف البيان: "ان هذا الاداء الدولي المحبط يدفع الخارجية اللبنانية الى اعادة تقييم عمل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في هذا الخصوص وفي هذه المرحلة بالذات، ويدفعنا الى مساءلتها بحسب الاصول الدبلوماسية المتبعة خصوصا في ظل الوضع الملتبس الذي يحيط بها".